قيل الثاني قوله كالطلاق القبيل على غيره المقصود في حديث المحاربة واعلم
ان القسمة في اللغة جعل الشيء اقساما وفي الاصطلاح على قسمين ذهنية
وخارجية اما الاول فهو عبارة عن ضم قيود متباينة او مخالفة الى امر
مشترك وهو على قسمين احدهما من قبيل تقسيم الكلي الى جزئياته كتقسيم
الحيوان الى الانسان والبقر والفرس ونحوها من قبيل تقسيم الكل الى
الاجزاء كتقسيم الانسان الى الحيوان والناطق وأما الثاني فلا يكون
الا من قبيل الثاني وهو على ثلاثة اقسام جمعي وكسري وقطعي فما
الاول ما يحصل بالانفراد والامتياز كتقسيم الحيوانات وسائر المكيلات
والثاني ما يحصل الاحكام كتقسيم الاجارات والاكتساب وآلاتها وما
يحصل بانقطاع الاجسام كتقسيم البيوت الحريم وتقسيم الدور والعقار
من قبيل القسم الاول من القسم الثاني والاشارة المكتنفة بنسبة التقويم
التعديل الى القاسم لانه هو الفاعل وقوله اي يسوي بها على سهام القسمة
اشارة الى ان المراد بتعديلها تسويتها على السهام لا التسوية سهاما
بقرينة نسبة التعديل الى الاجزاء بقسمة الى الاقسام فلا يرد ان تعديل السهام
يأبى فقاوتها فلا يصح قوله الآتي بعد هذا سواء كانت الانصباء
متساوية او متفاوتة بقوله ويصور ذلك الذرعان على ذلك
القياس اي يتعين تصوير الانصباء بالذرعان ليعلم القاضي حصته

قيل الثاني قوله

قلت على مسئلة المتن اشارة الى ما في الجواب للاعتراض بالاقتراح
وحاصله لجواز اختيار الشق الثاني بانا اشاره والاقتياس يقتضي
ان يكون له النصف الا ان الملك مشتمل على السدسين احدهما
معروف كالاول المعروف اذا كان معروف كان الثاني عين الاول كما
زعمك المسئلة فاذا صار احد السدسين غير الثلث عين السدس الاول
بقي السدس الثاني منكرا زائدا عليه لان اداة التعريف فاحد فلا
يعرف الا اليا السدس لواحد والمعروف ذاكر منكرا صار الثاني غير
فالسدس الزائد الثابت بالوصية الثانية اذا ضم الى السدس الثابت
بالوصية الاولى صار ثلثا ومن الجهة الثانية المستلزمة عوفا لان
يكتب فيها هو المتروك المقصود اشارة اليه الجواب لخارج من
الكتاب باختيار الشق الثالث وهو اخبار فالسدس الثاني غير سدس
آخر فالامتناع في لاختلاف لكمهين بالنسبة الى الامرين وانما
الامتناع فيما اذا كان الاخبار والانشاء في لفظ واحد من جهة واحدة وهو
كيف ان قوله انت طالق لفظ واحد انشائي من حيث التطليق واخباري
من حيث الطلاق قال الشيخ في كتاب القسمة في شرح قول المصنف
وتصور القاسم ما يقسم ويعدله اي يصور الدار المقسومة اي
الدار التي اريد قسمتها فاطلاق المقسومة على غيرها مجاز من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)